

وفيه حجة على الفراء ، فإنه لا يميز : وأكرمت زيدا . لا على حذف الفاعل ولا على إضماره . ويميزه الكسائي على الحذف ، لا على الإضمار . فيجب على مذهبه أن يكون فاعل فُتِحَ محذوفا للدلالة المذكور آخراً عليه .

ويجب على مذهب البصريين ، في مثل هذا ، الإضمارُ ويمتنع الحذف . ويظهر الفرق بين الحذف والإضمار بالتثنية والجمع . فيقال على الإضمار : ضرباني وضربت الزيدَين . وضربوني وضربت الزيدَين . ويقال على الحذف : ضربني في الأفراد وغيره .

ومنها قول أبي شريح الخزاعي « سمعت أذناى وأبصرت عيناي رسول الله ﷺ حين تكلم » (١) .

قلت : في هذا الحديث تنازع الفعلين مفعولا واحداً ، وإيثار الثاني بالعمل . أعني أبصرت . لأنه لو كان العمل لسمعت لكان التقدير : سمعت أذناى النبي ﷺ ، وكان يلزم ، على مراعاة الفصاحة ، أن يقال : وأبصرت . فإذا أتم المنصوب وهو مقدم في النية ، بقيت الهاء . متصلة بأبصرت ، ولم يجز حذفها . لأن حذفها يوهم غير المقصود . فإن الحذف مع العلم بأن العمل للأول ، حكم بفتحه وعُدَّ من الضرورات .

ومن تنازع الفعلين وجعل العمل للثاني في قوله تعالى : ءَأَثُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا (٢) وفي الحديث المذكور شاهد على أنه قد يتنازع منصوبا واحدا فعلا فاعلين متباينين . فيستفاد من « سمعت أذناى وأبصرت عيناي النبي ﷺ » جواز : أطمع زيد وسقى محمد جعفرا .

وأكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع .

(١) أخرجه البخاري في : ٧٨ - كتاب الأدب ، ٣١ - باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره .

(٢) ١٨/الكهف/٩٦ ونصها : ءَأَثُونِي زُبْرَ الْحَدِيدِ ، حَتَّى إِذَا سَاوَى تَيْنِ الصُّدْفَيْنِ قَالَ أُنْفَخُوا ، حَتَّى إِذَا جَمَلُهُ نَارًا قَالَ ءَأَثُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا .